

التحقيقات ستشمل إعادة النظر في التعاقدات

«الجنائية» توقف مستشاراً عربياً متورطاً في قضايا رشوة



اللواء عبدالحميد العوضي

محمد الجلهمة - دارين العلي

أخضع مستشار عربي يعمل في وزارة الكهرباء لتحقيقات مكثفة في الإدارة العامة للمباحث الجنائية للوقوف على هوية الأشخاص الذين تعامل معهم وحجم المبالغ المالية التي تحصل عليها بطرق غير مشروعة، وجر التنسيق مع البنك المركزي للوقوف على حجم تعاملات الوافد البنكية، لاسيما ان المعلومات المتوافرة تؤكد ان المتهم مارس الرشوة لفترة طويلة وحصل على مبالغ طائلة من قبل شركات. وأكد المصدر ان التحقيقات لن تقتصر على الاستماع الى إفادات المستشار العربي، وإنما سيتم التدقيق على جميع المعاملات التي كان طرفاً

بوشهري: وزارة الكهرباء نسقت مع المباحث لضبط المرتشي

فيها، وتعاطى رشوة مقابل تمريرها، وبحسب مصدر مطلع، فإن الإدارة العامة للمباحث الجنائية توافرت إليها معلومات عن تورط الوافد في جرائم رشوة وخلال عمل المزيد من التحريات تلقت الإدارة

العامة للمباحث الجنائية وتحديدًا وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي تقريراً من وزارة الكهرباء يفيد بشكوك وتورط المستشار في الحصول على رشوى مقابل تدخله في إبرام تعاقدات بين الوزارة وشركات أخرى. وأضاف المصدر: تم توقيف الوافد والتحقيق معه حيث أقر بشكل مبدئي بأنه استغل صفته الوظيفية في الوزارة كمستشار وكان يقدم للشركات المتعاقدة بيانات وتسريبات تؤولها للحصول على المناقصات. على صعيد ذات صلة، قال وكيل وزارة الكهرباء والماء م.محمد بوشهري: «فور ورود معلومات بتلقي هذا المستشار رشوات من الشركات طلب وزير الكهرباء وكييل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي تقريراً من وزارة الكهرباء يفيد بشكوك وتورط المستشار في الحصول على رشوى مقابل تدخله في إبرام تعاقدات بين الوزارة وشركات أخرى. وأضاف المصدر: تم توقيف الوافد والتحقيق معه حيث أقر بشكل مبدئي بأنه استغل صفته الوظيفية في الوزارة كمستشار وكان يقدم للشركات المتعاقدة بيانات وتسريبات تؤولها للحصول على المناقصات. على صعيد ذات صلة، قال وكيل وزارة الكهرباء والماء م.محمد بوشهري: «فور ورود معلومات بتلقي هذا المستشار رشوات من الشركات طلب وزير

عدل ومحاكم

«التميز» تنظر طعن المتهمين في «تفجير مسجد الإمام الصادق» اليوم



المستشار سالم الخضير

ما بين سنتين و15 سنة على 8 متهمين آخرين، وأجرت محكمة الاستئناف تعديلاً للحكم أبرزها تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بشأن المتهم الأول عبدالرحمن صباح عيدان سعود عن التهم المسندة إليه. وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بإعدام المتهم التاسع فهد فرج نصار محارب والقضاء مجدداً ببراءته من التهمة المسندة إليه.

تعقد الدائرة الجزائية الثانية بمحكمة التمييز اليوم برئاسة المستشار سالم الخضير أولى جلساتها لنظر الطعون المقدمة من المتهمين في قضية أمن الدولة المعروفة إعلامياً بـ«تفجير مسجد الإمام الصادق». كانت الدائرة الجزائية الرابعة بالمحكمة الكلية قد قضت في 15 سبتمبر الماضي بإعدام سبعة من المتهمين وبراءة 14 شخصاً من التهم المنسوبة إليهم. وقضت بالسجن لفترات متفاوتة

«الجنائيات» تبرئ مفرداً في قضية أمن دولة

المقدم من السفارة السعودية رغم أن ضابط التحريات أقر بشخصه أمام المحكمة أنه لم تتوصل تحرياته إلى أي نشاط سياسي للمتهم أو أنه قام بتفريعات قبل الواقعة.

وتراجع دفاع المتهم المحامي علي العلي أمام المحكمة فدفع بخلو الأوراق من الدليل على صحة الاتهام المنسوب للمتهم، وعدم جدية التحريات، كما دفع بإنكار المتهم للتهمة المنسوبة إليه والشك في صحة الاتهام. وأضاف العلي ان أوراق الدعوى لم تتضمن دليلاً يقينياً يؤكد على سبيل الجزم قيام المتهم بالتفريعات محل الاتهام إذ إنه أنكر الاتهام المسند إليه تماماً وبالبحث في أدلة الدعوى لا نجد سوى أنها قد احتوت على التفريعات التي تحمل اسم المتهم وصدرت من حسابه وتحريات المباحث التي تم إجراؤها موافقة للكتاب

قضت محكمة الجنائيات برئاسة المستشار متعب العارضي ببراءة المفرد (ف.ب) في قضية أمن دولة - الاساءة لدولة شقيقة وجارة. وكانت النيابة العامة قد اسندت للمتهم أنه قام بغير إذن من الحكومة الكويتية بعمل عدائي ضد دولة أجنبية في مكان عام (موقع التواصل الاجتماعي - تويتر) عبر حسابه الشخصي بأن سطر العبارات المبينة بالأوراق والتي من شأنها تعريض الكويت لخطر قطع العلاقات السياسية معها، أساء عمداً استعمال وسيلة الاتصالات الهاتفية بأن استخدم الهاتف النقال بارتكاب الجريمة محل التهمة الأولى.



المحامي علي العلي

إلزام تعاونية بدفع 190 ألف دينار لشركة

المدعي به والذي إذا لم يثبت بالدليل المعتبر يكون هو والعدم سواء.

المجل بلا كفاءة. وقال دفاع الشركة المحامي سلطان الطواله في مذكرة دفاعه إن الجمعية مدينة بهذا المبلغ بموجب كتاب مؤرخ ومعتمد والذي تقر فيه المدعي عليها بالدين، إلا أنها امتنعت عن سداده الأمر الذي دفعها لإقامة الدعوى الراهنة بعد أن تقدمت بطلب لاستصدار أمر أداء وتم رفضه. وقالت المحكمة في حيثيات حكمها: وعن موضوع الدعوى، فقد قضت محكمة التمييز بأنه على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدعى إثبات التخلص منه والحق

ألزمت المحكمة الكلية برئاسة المستشار يوسف البحري رئيس مجلس إدارة إحدى الجمعيات التعاونية بدفع مبلغ 190 ألف دينار لصالح إحدى شركات الفواكه. وتتحصل الواقعة في أن الشركة المدعية عقدت فيها لواء الخصومة بموجب صحيفة طلبت في ختامها إلزام الجمعية بأن تؤدي لها المبلغ المشار إليه والقوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد والإلزامها بالمصاريف وأتعاب المحاماة الفعلية وشمول الحكم بالنفاذ



المحامي سلطان الطواله

«الاستئناف» تبطل التصرف في عقد هبة لشكوك مرضية

الهيئة وعدم نفاذه وبطلان التصرف الرسمي بتقرير حق السكن الواقع على ثلثي العقار وقف كافة التصرفات.

المرضية للمورث وقت إبرام الهيئة كان حالة مرضه تمنع التصرف من إبرام التصرفات الرسمية وذلك بحيث فني شمل ملفاته الصحية والآراء الطبية والأسس والأسانيد القانونية. وهذا ما أبدته المحكمة في حكمها على الرغم من التعقيدات التي شابها في القضية: حيث إن التصرفات التي ترد على أملاك الشخص وإن كانت رسمية يصيبها البطلان إن كان التصرف بإرادة معيبة وإثبات ذلك بالأدلة والأسانيد التي شرحتها وكيل المستشار المحامي إبراهيم وناس الشمري: وهذا ما قضته محكمة الاستئناف ببطلان عقد

قضت محكمة الاستئناف الدائرة المدنية السابعة برئاسة المستشار عبدالسلام العيجان ببطلان التصرف الرسمي الصادر لمورثها (بطلان عقد الهيئة وعدم نفاذه) واعتباره كأن لم يكن بتقرير حق السكن الواقع على ثلثي العقار ووقف كافة التعاملات على عقار التداعي. وترافع المحامي إبراهيم وناس الشمري شارحاً ملابسات القضية وبطلان التصرف الوارد على الوثيقة وعدم نفاذ هذا التصرف في حق الورثة ودخوله ضمن تركة المورث ونذب خبير لتقسيم العقار على الورثة بالتقسيم العوار مؤكداً على ان الحالة



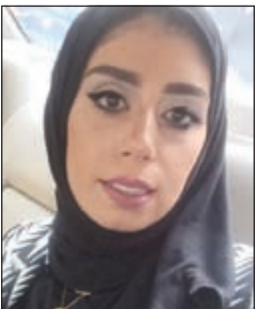
المحامي إبراهيم الشمري

عفو المجني عليه أنقذ 2 «بدون» من السجن والإبعاد

اتهام واحتياطياً قبول عفو المجني عليه بما يترتب عليه من آثار البراءة.

منهما بالآخر الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة بالقضية. وعلى إثر ذلك قام المتهم الأول بالاعتداء على شقيق المتهم الثالث مستخدماً سكيناً حيث طعنه بها في بطنه فأصابه إصابة بالغة. وأمام المحكمة حضرت المحامية الجوهرة عبد الرضا وترافعت عن المتهم الثاني فدفعت بانتفاء التهمة في حق موكلها كما دفعت بانتفاء القصد الجنائي وتوافر عنصر المشروعية في الدفاع عن النفس. ودفعت المحامية بتناقض الدليل القولي مع الدليل الفني. وطلبت أصلياً براءة موكلها مما أسند إليه من

قضت الدائرة التاسعة بالمحكمة الكلية برئاسة المستشار وليد الكندري وأمانة سر أحمد علي بتعديل الحكم الغيابي الصادر بحبس مواطن أربع سنوات مع الشغل والنفاذ وحبس اثنين «بدون» 3 أشهر مع الشغل والنفاذ مع إبعاد المتهم الثاني وقضت بالامتناع عن النطق بعقاب المتهم الأول وقبول عفو المجني عليهما بالنسبة للمتهمين الآخرين ليترتب على الصلح ما يترتب على حكم البراءة من آثار. وكانت مشادة كلامية قد حدثت بين المتهمين الثاني والثالث وتطورت إلى مشاجرة أحدث فيها كل



المحامية الجوهرة عبد الرضا

إعداد: مؤمن المصري

لجنة لتحديد الضباط التجار في «الداخلية» قريباً

بشأنهم. ونصح المصدر بأن تكون اللجنة أغلب أعضائها من الإدارة العامة لشؤون الإقامة لأنها الجهة الوحيدة التي تستطيع الكشف عن التجار الضباط.

ويديرها هو بنفسه وهذا مخالف لقانون قوة الشرطة عدم مزاوله أي نشاط تجاري. وأكد المصدر أنه بعد أن يتم الكشف عن المذكورين ستكون هناك تقارير

باسم الضباط التاجر وهو بالأساس صاحب الشركة. وأضاف المصدر أن الكثير من الضباط سجلوا شركاتهم بأسماء زوجاتهم أو أبنائهم أو أمهاتهم ويأخذ الضباط التاجر الاعتماد والتوقيع

وقال المصدر إن الوزارة رصدت في الآونة الأخيرة توجه الكثير من الضباط العمل أو الإدارة في شركات تجارية تحت غطاء قانوني بحت وهو ان الشركة باسم شخص والاعتماد والتوقيع

أحمد خميس أبلغ مصدر أمني «الأنباء» ان الداخلية تدرس قراراً جديداً وهو وضع لجنة مهمة للكشف عن الضباط التجار.

«الداخلية» تحظر دخول أرباب السوابق من قاضي الشاحنات عبر المنافذ البرية

وبعض الجنسيات الأفريقية الأخرى، خصوصاً أصحاب المازة، ما سيتسبب في رفع أسعار العمالة للجنسيات الأخرى.

الشاحنات ساري المفعول وغير ممتن. من جانب آخر، أفادت مصادر أمنية بأن توجيهات ستصدر بإيقاف التاشيرات عن الجنسية الغانية

إلى الكويت، كما نصت التعليمات أيضاً على أن يكون قائد الشاحنة مسجل على الشركة أو المؤسسة التي عليها الشاحنة، كما يجب أن يكون تامين

الحدودية يمنع بموجبه الخروج أو الدخول من وإلى المنافذ الحدودية للبلاد كل قائد شاحنة مسجلة ضد أحكام أو عليه قيود أمنية بالدخول أو الخروج

محمد الدشيش أصدرت الإدارة العامة للمنافذ البرية بوزارة الداخلية توجيهات وتعليمات إلى المنافذ

أبطالها 3 وافدين ويتواصلون مع المجني عليهم هاتفاً توقيف عصابة ثلاثية تقدم جوائز أكبر بـ 3 أضعاف من قيمتها الحقيقية

على الأرقام هاتفاً وعرض منتجات هي في الأساس غير أصلية. وتبين ان التشكيل يشترى أجهزة وارد الصين كأجهزة هواتف وسعر الهاتف 20 ديناراً، ويقومون بعرضه كجائزة بقيمة 100 دينار، وأنهم يقومون بتوصيل الجوائز الوهمية الى مسكن العملاء، حيث ليس لديهم مقر شركة.

للنصب وأن الأجهزة التي دفعوا مقابلها لها 200 دينار، على سبيل المثال، تصل قيمتها الى 30 ديناراً كحد أقصى، وقال المصدر انه تم عمل التحريات التي انتهت الي تحديد أحد أفراد التشكيل ليتم إلقاء القبض عليه. وبالتحقيق معه اعترف بأنه يعمل مع وافدين آخرين من نفس جنسيته، وأن شريكه يطلبان منه الاتصال

ديناراً، على الرغم ان الجهاز الذي يقدمونه في الأساس لا يتعدى سعره الـ 30 ديناراً، على سبيل المثال، وبحسب مصدر أمني فإن عدة بلاغات وردت الى اللواء الطباط من مواطنين ووافدين عن تعرضهم للنصب من خلال اتصالات ترد إليهم يتم إبلاغهم بغورهم بجوائز قيمة بأسعار زهيدة، وقالوا أنهم يكتشفون انهم تعرضوا



اللواء محمود الطباط

عبدالله قنيص تمكن رجال الإدارة العامة للمباحث الجنائية بقيادة اللواء محمود الطباط من توقيف 3 وافدين عرب شكّلوا فيما بينهم عصابة للنصب بأجهزة إلكترونية حيث يوهمون الضحايا بأن سعر الجائزة أو الجهاز 300 دينار وسيقدمونه لهم بسعر لا يتجاوز الـ 50

مباحث السلاح تدهم منزلين وتحصد أسلحة آلية ومسدسات



الأسلحة المضبوطة



العميد عبدالرحمن الصهيل

محمد الجلهمة

داهم رجال الإدارة العامة لمباحث السلاح يوم أمس الأول منزلاً في منطقة صباح السالم بعد معلومات عن حيازة مواطن لسلاح وذخيرة وتجار في الأسلحة، وقال مصدر أمني ان معلومات وردت إلى مدير عام الإدارة العامة لمباحث السلاح العميد عبدالرحمن الصهيل عن اتجار المواطن في الأسلحة وجليها من خارج الكويت بطرق مشروعة، وعليه تم عمل التحريات، وبعد تأكد رجال المباحث من صحة ما ورد من معلومات تم استصدار إذن نيابي ومداهمة منزل المواطن، والعثور في المنزل على عدد 2 كلاشينكوف ومسدس، من جهة أخرى داهمت قوة من مباحث السلاح منزلًا آخر في منطقة أم الهيمان بعد معلومات وبإذن نيابي وتم ضبط كمية من الأسلحة والذخيرة.

مستهتر خاطر بحياته وحياة مرتادي طريق الفحيحيل



مركبة السائق المستهتر



العقيد علي الصالح



اللواء عبدالله المهنا

على ضبط الشباب الذي تبين أنه مواطن وأحيل إلى الحجز مع سيارته اليابانية، وأشار المصدر إلى أن رجال

من استهتار وعدم الامتثال لقانون المرور فتواجد العقيد الصالح بالموقع الذي تم توقيف الشاب به وأشرف

أمر الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالله المهنا رجاله بإحالة مستهتر الى نظارة المرور وحجز مركبته بعد قيامه بقاقل استعراضى على طريق الفحيحيل السريع. وقال مصدر أمني ان العقيد علي الصالح أمر رجائه بالانتشار على طريق الفحيحيل السريع وتم إخطاره بقيام مستهتر بالاستعراض وتعريض حياة الآخرين إلى الخطر، حيث تم توثيق ما قام به المستهتر

هاني الظفيري